إقرار التطعيم الإلزامي يحدث انقساماً قضائياً في الولايات المتحدة

نشب انقسام قضائي في المحكمة العليا للولايات المتحدة بشأن التطعيم الإلزامي الذي يرغب الرئيس جو بايدن فرضه على بعض المؤسسات.

وقالت شبكة "فرانس24" إن انقساما وقع بين القضاة التقدميين المؤيدين لقرار التطعيم الإلزامي، والمحافظين وهم أكثر تشكيكا، ومع ذلك، دعم غالبية القضاة التسعة إجراء يطلب تطعيم موظفي المؤسسات الصحية التي تستفيد من مساعدات مالية فدرالية.

وبدا القضاة التقدميون الثلاثة يميلون بشكل واضح إلى تأييد الإجراء الذي أعلن الرئيس بايدن في سبتمبر/أيلول، بجعل التطعيم إجباريا خصوصا في المؤسسات التي يزيد عدد موظفيها عن مئة أي نحو ثمانين مليون موظف، ويلزم هذا الإجراء غير المطعمين بوضع كمامات والخضوع لاختبارات أسبوعية.

وقالت القاضية إيلينا كاغان إن الجائحة أكبر خطر على الصحة العامة تواجهه البلاد منذ قرن، ورأت أن التطعيم الإلزامي هو الأكثر قدرة على وضع حد لكل هذا.

ورد عليها محامي رابطة المؤسسات المعارضة لهذا الإجراء سكوت كيلر بالقول: "إن التطعيم الإجباري في المؤسسات التي تضم أكثر من مئة موظف سيدفع الموظفين إلى الاستقالة"، وأن إجراء من هذا النوع ستؤدي إلى تغيير دائم للموظفين ما سيؤثر على الاقتصاد الوطني الأمريكي.

يذكر أن محكمة الاستئناف الأمريكية، في نوفمبر/تشرين الثاني، كانت قد جمدت قرارا يقضي بفرض التطعيم الإلزامي ضد "كوفيد-19" على موظفي الشركات الكبرى في الولايات المتحدة.